

بسم الله الرحمن الرحيم

النظام القانوني لعقود المساعدة على الإخصاب البشري وفقاً للقانون المدنى المصري

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق مقدمة من الباحث

فهيم عبدالإله عبد العزيز الشايع

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور/ محمد شكري سرور

أستاذ القانون المدني _ كلية الحقوق _ جامعة القاهرة رئيس القسم ووكيل الكلية سابقاً

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة مكونة من:

- 1- الأستاذ الدكتور/ محمد شكري سرور أستاذ القانون القانون المدني - كلية الحقوق – جامعة القاهرة رئيس القسم ووكيل الكلية سابقاً
 - 2- الأستاذ الدكتور/ سمير كامل جرجس أستاذ القانون المدنى - كلية الحقوق – جامعة بنى سويف
 - 3- الأستاذ الدكتور/ سهير سيد منتصر أستاذ القانون المدنى - كلية الحقوق – جامعة الزقازيق

القاهرة 2019

إهراء

- الى روح والري الطاهرة.
- إلى والمدتي التي عانت كثيرة من أجلي.
 - کی شریکة حمیاتی واولادي.
 - إلى إخوتي وجميع الصرقاني.

اليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

كباحمث

شكر وتقرير

الحمد لله حمداً يكافئ نعمه، لا يسعني في هذا المقام إلَّا أن أتوجه بالشكر والتقدير لأستاذي الفاضل المشرف على هذه الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ محمد شكرى سرور

أستاذ القانون المدنى _ كلية الحقوق _ جامعة القاهرة

أشكره منذ البداية لتفضل سيادته بقبول الإشراف على رسالتي، وسعة صدره لملاحظاتي وأسئاتي الكثيرة، فقد كان حقاً مشرفاً متميزاً، دقيقاً بمعنى الكلمة، يدين الباحث له بالفضل الكبير، في خروج هذا العمل بهذه الحلة، فما تجدونه من إيجابيات ما هو إلّا أثر طيب لإشرافه، وما تجدونه من سلبيات، ما هو إلّا أثر طبيعي لعدم التزام الباحث بتوجيهاته، كما أقدم له ثنائي الجميل لاختياره هذه اللجنة الموقرة المحترمة، وختاماً أدعو الله أن يمتعه وأسرته الكريمة بالصحة والعافية.

ويطيب للباحث أن يتوجه بخالص الود والعرفان لعضوي لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور/ سمير كامل جرجس/ أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق - جامعة بني سويف، والأستاذ الدكتور / سهير سيد منتصر / أستاذ القانون المدنى - كلية الحقوق - جامعة الزقازيق.

على قبولهما مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، رغم كثرة مشاغلهما وضيق وقتهما، شاكرا لهما تحمل عناء السفر، وسعة صدر هما، في تصويب ما وجوداه في هذه الرسالة.

كما يُقدِّم الباحث بالغ الاحترام لجميع الأخوات والإخوة الموظفين والعاملين في مكتبة حقوق القاهرة، والمكتبة الرئيسية في جامعة القاهرة، على حسن تعاونهم وتسهيل الوصول إلى المصادر والمراجع، فأسال الله أن يجزيهم عنى خير الجزاء.

الباحرث

قائمة المختصرات

أولاً: باللغة العربية

- (د.د.ن): دون دار نشر.
- (د.ت.ن): دون تاریخ نشر.
 - ص: صفحة.
 - هـ: التقويم الهجري.

ثانياً: باللغة الانجليزية

- Art: Article.
- AHR: Assisted Human Reproduction Act S.C. 2004.
- HFEA: Human Fertilisation and Embryology Act.
- RMA: Reproductive Medicine Act.
- P.: Page

ثالثاً: باللغة الفرنسية

- CJCE / Cour De Justice Des Communautés
- RTD com./ Revue Trimestrielle De Droit Commercial
- Cass., avis/ cour de cassation, avis
- bull.civ./ bulletin des arrêst de la chamber criminelle de la cour de cassation
- D/ Recueil Dalloz
- IR/ Informations rapides (du Recueil Dalloz)
- Defrénois/ Repertoire du notariat defrénois
- Obs/ Observations
- TGI, / Jugement d'un tribunal de grande instance
- JCP. / Juris Classerur périodique (semaine juridique)
- CSP. / code de la santé publique
- ORD. / ordonnance
- N: Numéro
- Op.cit: Ourage précédemment citée

المقدمة

العلم لن يقف عند حدٍ معين وأهم صفاته التطور، وبواسطة تقنيات المساعدة على الإخصاب البشري نجح الباحثون في محاكاة أحلام المحرومين من الأولاد، ونسجها بخيوط الأمل وسحبها من الأحلام إلى الحقيقة، الأمر الذي أدى إلى ظهور أكثر من تقنية تبعاً لتنوع المشكلات التناسلية التي يعانى منها الأشخاص المسببة لفشل حصول الإخصاب بالأوضاع الطبيعية.

مساعدة الإنسان في نجاح عملية الإخصاب ليست حديثة بل بدأت تجاربها منذ أكثر من قرنين من الزمن، ويُعد العالم "Jon Hteer" أول من مارس تجارب المساعدة على الإخصاب بوسائل إصطناعية على البشر، ولتعدد الأسباب في عدم حصول الإخصاب بصورته الطبيعية، تعددت الحلول الطبية في هذا الجانب، وليست المساعدة على الإخصاب لإنجاح الحمل هي المقصد الوحيد أو المباشر لطالبي المساعدة على الإخصاب، بل ترافقت معه أسباب أخرى، كتحسين الجينات الوراثية، والاستنساخ، لذا فمن الطبيعي أن لا تأتي الحلول التقنية داخل حدود الإطار المثالي الذي يفرضه التعامل الإنساني وفق محددات تشريعية رسمت ملامحها توافقات أخلاقية وتعاليم دينية وضرورات احتماعية.

هناك العديد من الأسباب التي تضفي على هذه الرسالة أهميتها قد تكون الملاحقة التشريعية للتطورات التي يحياها أي مجتمع أمرٌ طبيعي، إلَّا أنَّ التأخر الذي حصل بشأن تنظيم تقنيات المساعدة على الإخصاب تشريعياً من بعض الدول – ومثالها جمهورية مصر العربية – ليس بالطبيعي، فمرور أكثر من 60 عاماً على تعامل أشخاص بهذه التقنيات، وأكثر من 30 عاماً على وجودها في مصر، أضف إلى ذلك تطور هذه التقنيات، وخلال المدد المشار إليها سلفاً ولدت تقنيات واندثرت، بنتائجها وآثارها، كل هذا يزيد من صعوبة الملاحقة التشريعية، إذا ما تمت في زمن معين.

لعل أهم ما يدفع بموضوع الرسالة إلى مكانة يجب أن تأخذ حقها التشريعي هو تراخي المدد، فبداية نجد أنَّ التقنيات موضوع البحث تفصل — من حيث الزمن - بين خروج الخلايا التناسلية من جهة وحصول الإخصاب من جهة أخرى، كما تفصل بين حصول الإخصاب من جهة وزرع اللقائح من جهة ثانية، وما يثيره تراخي المدد من مشكلات قانونية تصيب الأسرة وقواعد مهمة كالنسب، يُعد أهم سبب للخوض في دراسة هذه التقنيات، فترك المساعدة على الإخصاب تتم دون تنظيم تشريعي، يحدد — مثالاً — مدد حفظ المواد الإنجابية، أو يحدد الشروط التي يجب توافرها في طالبي المساعدة على الإخصاب، أو يعطي الحق إلى لجنة في مراقبة عمل المراكز المساعدة على الإخصاب، يجعل الأمر فوضوياً، وأمام ما تقدم طرحه أعلاه من تراخي المدد سيواجه القضاء المصري بمفرده — أي

دون تشريعات تسعفه - نزاعات قضائية - مثالها - النزاع بشأن التصرف بالمواد الإنجابية، أو نزاع بشأن أثبات النسب، أو متابعة المساعدة على الإخصاب بعد الوفاة أو الطلاق، وخلو التشريعات المصرية من قانون ينظم المساعدة على الإخصاب بشكل تفصيلي، يجعل الاعتماد على القواعد العامة أمرٌ لا مفر منه.

ومن هنا يُمكن كشف الاشكالية البحثية في التعامل الواقعي الذي استقبلت به هذه التقنيات، فلم ولن يضيّع الوقت - من تأخر حصول الحمل لديهم بالطريق الطبيعي – في استعمال تقنيات المساعدة على الإخصاب بوسائل اصطناعية، ولن يلتفتوا إلى وجود تنظيم قانوني من عدمه، وأكبر دليل على ذلك، هو ما حصل في جمهورية مصر العربية، فعلى الرغم من غياب قانون ينظم تقنيات المساعدة على الإخصاب، إلا أنَّ الإحصائيات الرسمية سجلت أكثر من (64) مركزاً طبياً مجازاً يقدم هذه الخدمات منذ أكثر من ثلاثة عقود إلى حد الآن، وهذا يعني أنَّ عدد كبيراً من الأشخاص استعملوا هذه التقنيات، وبالتالي فإنَّ العلاقات العقدية التي تنشأ بين الجانب الطبي من جهة وطالبي المساعدة على الإخصاب من جهة ثانية، لن تجد تنظيماً قانونياً إلَّا في القواعد العامة المنظمة لنظرية العقد في القانون المدني.

ومن هنا جاءت ملاحظة الدراسة عن العلاقات العقدية التي تنشأ بشأن تقنيات المساعدة على الإخصاب البشري، أطرافها حدودها الموضوعية، القواعد المنظمة لها، ولما كان التشريع المصري خالياً من قانونٍ نافذ استوجبت الدراسة على الباحث أن يتناول النظام القانوني لعقود المساعدة على الإخصاب البشري وفقاً للقانون المدني المصري، محاولاً البحث في القواعد العامة بنظرية العقد في القانون المدني المصري، للإجابة عن إشكالية البحث والتي مفادها: هل طي القواعد العامة يكفي لاحتواء هذا التشابك من العلاقات العقدية؟ أم يجب أن تُستكمل هذه القواعد بتشريع خاص ينظم هذه العلاقات؟ لما لها من أهمية على الأسرة والمجتمع ككل.

وتوزع السؤال الرئيسى في أعلاه إلى أسئلة فرعية يُمكن اجمال أهمها بالآتى:

- 1- ما المركز القانوني للمواد الإنجابية؟ سواء كانت خلايا تناسلية أو لقائح مخصبة.
 - 2- من هم أطراف العقود موضوع الدراسة؟
 - 3- ما هي أنواع العقود على الصعيد الموضوعي؟
 - 4- ما الطبيعة القانونية لعقود المساعدة على الإخصاب البشري؟
 - 5- مدى مشروعية التعامل بمحال عقود المساعدة على الإخصاب البشري؟
 - 6- مدى مشروعية السبب في عقود المساعدة على الإخصاب البشري؟

فهرس محتويات الرسالة

رقم الصفحة	الموضوع	ت
1	الأهداء	-1
2	الشكر	-2
3	قائمة المختصرات	-3
4	المقدمة	-4
8	الباب التمهيدي/ عموميات	-5
8	 الفصل الأول/ مفهوم عقود المساعدة على الإخصاب البشري 	-6
9	المبحث الأول/ اختيار المصطلح الأنسب لعقود المساعدة على الإخصاب البشري	-7
10	 المطلب الأول/ المصطلح الأنسب وفق اللغة العربية 	-8
11	 المطلب الثاني/ المصطلح الأنسب وفقاً للمحددات الفنية 	-9
20	المبحث الثاني/ خصائص عقود المساعدة على الإخصاب البشري	-10
19	- المطلب الأول/ الخصائص المتعلقة بأطراف عقود المساعدة على الإخصاب البشري	-11
21	- المطلب الثاني/ الخصائص الموضوعية لعقود المساعدة على الإخصاب البشري	-12
26	 الفصل الثاني/ النطاق العقدي لعقود المساعدة على الإخصاب البشري 	13
26	المبحث الأول/ أطراف عقود المساعدة على الإخصاب	14
27	- المطلب الأول/ الجانب الطبي	15
29	- المطلب الثاني/ الأطراف الأخرى في عقود المساعدة على الإخصاب	16
34	المبحث الثاني/ أنواع عقود المساعدة على الإخصاب البشري	17
35	- المطلب الأول/ عقود المساعدة على الإخصاب البشري المباشرة	18
43	- المطلب الثاني/ عقود المساعدة على الإخصاب البشري غير المباشرة	19
55	الباب الأول/ انشاء عقود المساعدة على الإخصاب البشري	20

55	 الفصل الأول/ أركان عقود المساعدة على الإخصاب 	21
	البشري	
56	المبحث الأول/ الرضاء في عقود المساعدة على الإخصاب	22
30	۱عب ۱ ـون ۱مر موسوع عني صوح المساعدة على الإستاب البشري	
58	 المطلب الأول/ الأهلية اللازمة لإبرام عقود المساعدة 	23
	على الإخصاب البشري	
70	- المطلب الثاني/ شروط الرضاء في عقود المساعدة على الإخصاب البشري	24
85	 المُطلب الثالث/ السمات الخاصة بالرضاء في عقود 	25
	المساعدة على الإخصاب البشري	
97	المبحث الثاني/ محل عقود المساعدة على الإخصاب البشري	26
98	- المطلب الأول/ المركز القانوني لمحال عقود المساعدة المساعدة المساعدة ال	27
111	على الإخصاب البشري بين الأشخاص والأشياء	20
111	 المطلب الثاني/ مدى خروج التعامل في محال عقود المساعدة على الإخصاب البشري عن دائرة المشروعية 	28
131	المبحث الثالث/ السبب في عقود المساعدة على الإخصاب	29
131	البشري	
132	- "المطلب الأول/ مدى مشروعية انجاح الحمل كسبب في	30
	عقود المساعدة على الإخصاب البشري	
139	 المطلب الثاني/ مدى مشروعية التقنيات الطبية الأخرى 	31
1.40	كسبب لعقود المساعدة على الإخصاب البشري	- 20
148	 الفصل الثاني/ شروط عقود المساعدة على الإخصاب البشري 	32
148	المبحث الأول/ الشروط الشخصية لعقود المساعدة على	33
	الإخصاب البشري	
149	- المطلب الأول/ شروط الجانب الطبي في عقود المساعدة على الإخصاب البشري	34
154	 المطلب الثاني/ الشروط الخاصة بطالبي المساعدة على 	35
	الإخصاب البشري	
173	المبحث الثاني/ الشروط الموضوعية لعقود المساعدة على الإخصاب البشري	36
173	- المطلب الأول/ الشروط الموضوعية لعقود المساعدة على الإخصاب البشري المباشرة	37
176	الإحصاب البسري المباسرة - المطلب الثاني/ الشروط الموضوعية لعقود المساعدة على	38
170	- المصلب التالي المسروك الموصوعية تعقود المساعدة على الإخصاب البشري غير المباشرة	30

180	الباب الثاني/ آثار عقود المساعدة على الإخصاب البشري	39
180	 الفصل التمهيدي/ الطبيعة القانونية لعقود المساعدة على الإخصاب البشري 	40
181	المبحث الأول/ الطبيعة القانونية لعقود الخدمات المقدمة في برنامج المساعدة على الإخصاب البشري	41
181	- المطلّب الأول/ الطبيعة القانونية لعقود الخدمات الطبية في برنامج المساعدة على الإخصاب البشري	42
184	- المطلب الثاني/ الطبيعة القانونية لعقود استعمال الأرحام البشرية	43
205	المبحث الثاني: الطبيعة القانونية لعقود المواد الإنجابية	44
205	 المطلب الأول/ عقود حفظ المواد الإنجابية عقود وديعة 	45
208	- المطلب الثاني/ عقد حفظ المواد الإنجابية عقد غير مسمى	46
211	- المطلب الثالث/ رأي الباحث	47
213	 الفصل الأول/ التزامات الجانب الطبي في عقود المساعدة على الإخصاب البشري 	48
213	المبحث الأول/ التزامات مراكز المساعدة على الإخصاب البشري	49
213	- المطلب الأول/ التزام الجانب الطبي بالتبصير في عقود المساعدة على الإخصاب البشري	50
226	- المطلب الثاني/ التزام الجانب الطبي باجراء العلاج وفق الأصول العلمية الحديثة	51
234	- المطلب الثالث/ التزام الجانب الطبي بالمحافظة على الأسر ار في عقود المساعدة على الإخصاب البشري	52
248	المبحث الثاني / التزام مراكز حفظ المواد الإنجابي في عقود المساعدة على الإخصاب البشري	53
249	 المطلب الأول / الالتزامات الطبية بصورة عامة 	54
255	 المطلب الثاني/ الالتزامات الخاصة بالمواد الإنجابية 	55
260	 الفصل الثاني/ التزمات الأطراف الأخرى في عقود المساعدة على الإخصاب البشري 	56
260	المبحث الأول/ التزمات طالبي المساعدة على الإخصاب في عقود المساعدة على الإخصاب البشري	57
260	- المطلب الأول/ التزامات طالبي المساعدة على الإخصاب تجاه الجانب الطبي	58

59	- المطلب الثاني/ التزامات الزوجين – أو من في حكمهما –	266
	تجاه المانح	
60	المبحث الثاني/ التزامات المانح في عقود المساعدة على	273
	الإخصاب البشري	
61	 المطلب الأول/ التزامات مانح المواد الإنجابية في عقود 	273
	المساعدة على الإخصاب البشّري	
62	 المطلب الثاني/ التزامات المرأة الحامل في عقود استعمال 	275
	الأرحام البشرية	
63	المبحث الثالث/ التزامات الأطراف في العقود التي يتدخل فيها	285
	الوسطاء	
64	 المطلب الأول/ التزامات شركات الوساطة في عقود 	286
	المساعدة على الإخصاب البشري	
65	- المطلب الثاني/ التزامات العميل تجاه شركات الوساطة	289
	في عقود المساعدة على الإخصاب البشري	
66	الَّحَاتِمة	291
67	المصادر والمراجع	301
68	الملاحق	330
69	فهرس الموضوعات	332